

قال الذين وجزم به ابو بكر الصير في الدليل كحل الله  
 جزم يثبت قول الاسماعيل في مثل قول الجمهور وقرب من الاول يدل  
 انه يجرم وذلك ما مثل حدث امر لئلا أن يشفع الاذان ويؤثر  
 الاقامة اخر جبر البخاري وغيره وكن قول عايشة كذا في مثلها  
 الصوم قال ابن الصلح ولا فرق بين ان يقول ذلك في من رسول  
 صلى الله عليه واله ثم أو بعد اذ المتياد منه ان الامر لرسول مطبقا  
 تبيينه قول الصحابي في لا شتم كذا صلوة برسول صلى الله عليه واله  
 وما اشبهه لا بين كذا صلوة رسول صلى الله عليه واله ثم من المرفوع  
 وقوله صلى الله عليه واله ثم امرت هو كقول امر في الله تعالى وكقوله صلواته  
 امرت بقريه تاكل العذرا يقولون يثب الحديث لانه لا امر له صلواته  
 الا اسبغوا وجعلوا واما اذا قال ذلك التابعي ففسره وجهان وهو  
 كقول من السنة سوا وقد تقدم تحقيقه **مسألة** امرنا رسول الله  
 صلى الله عليه واله ثم قال زين الدين واما اذا صرح اي الصحابي لا امر  
 فقال امرنا رسول صلى الله عليه واله ثم فلا اعلم مما فيه اي في كونه مرفوعا  
 الا ما حكاه ابن الصباغ في العده وحكاه ايضا شيخنا ابو الطيب الطبري  
 عن داود وبعض المتكلمين انه لا يكون محتم حتى ينقل لنا لفظ النبي صلى الله  
 اذ يحتمل ان يكون مع صيغة ظنها امرا وزيها وليست كذلك في نقل الامر  
 قلت ان محتما مثل هذا الاحتمال له نفي الرواية باللفظ النبوي  
 وبطلت الرواية بالمعنى وهي اكثر الروايات بل قيل له تنوات روايته  
 باللفظ

باللفظ الربحي حديثين ولا شك ان الظاهر من حال الصحاح مع عدالة  
 ومعرفة الاوضاع اللغوية انه لا يطلق ذلك الا فيما تحتقنا امر اذني  
 وان لم يكن كذلك في نفس هذه الاحتمال الذي استدل به داود  
 جري في الخبر لا يحتمل ان ظن ما ليس بخبر جبر فلا وجه لتخصيص الامر  
 وهو ضعيف مردود بما عرفت قال زين الدين الا ان يرمى واى داود  
 ومن وافقه انه ليس محتم في الوجوب وبديل عليه تعويله اي البل بجا  
 للتايلين بذلك بان من الناس من يقول المنذوب ما مور به ومنهم  
 من يقول المباح ما مور به ايضا وهذه المسئلة مبسوطة في اصول الفقه  
 قال زين الدين فاذا كان ذلك مرادهم كان له وجه قلت قول الصحابي  
 امرنا رسول صلى الله عليه واله ثم اخبار بان صلى الله عليه واله ثم سلم  
 قال له صلى الله عليه واله ثم امرت فاعلوا كذا فمؤكدا قال الصحابي قال  
 صلى الله عليه واله ثم افعلووا ولنظ افعلووا الاصل فيه الايجاب عند  
 الجمهور كما عرفت فلا وجه لنا ويل كلام داود الا ان يكون مذهبه في الا  
 صول ان الامر ليس للايجاب فحث اخر على ان افعلووا او نحوه ليس محتم  
 في الايجاب هذا كله فيما اذا كان ذلك من الصحابي فاذا قال التابعي  
 امرنا هل يكون مرسل فغير محتملان للفرق بين وجوبه وبين الصباح  
 في التامل انه مرسل وحكي فيما اذا قال ذلك ابن المسيب جهنم كانه  
 خصه سبحانه من التابعين لانه قد عرف منه انه لا يقول ذلك الا مرفوعا  
 واما اذا قال الصحابي امر رسول صلى الله عليه واله ثم امرى بكذا ف